دور وزارة الإعلام في تطوير أداء الإعلام الفلسطيني

" دراسة وصفية "

د.حسن محمد أبو حشيش

استاذ الإعلام المساعد بالجامعة الإسلامية بغزة

ملخص الدراسة :

أجابت الدراسة عن السؤال الرئيس :ما هو دور وزارة الإعلام الفلسطينية في تطوير الأداء الإعلامي في الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة الوطنية منذ تأسيسها عام ١٩٩٤م وحتى إجراء هذه الدراسة ، واعتمدت على المنهج التاريخي ، مستخدمة أداتي الملاحظة بالمعايشة والمقابلة المقننة . وكانت أهم النتائج أن دور الوزارة كان ضعيفا وغير مؤثر في تطوير الحالة الإعلامية في أراضي السلطة لا من حيث الممارسة ولا من حيث القوانين.

Abstract

This Research paper answered a mainly theme that is : what is the role of Media Ministry in developing the media performance in the Palestinian Territories that is affiliated to the Palestinian Authority since its establishment in ١٩٩٤ till this date of research ٢٠١٦.

The research paper depends on the Historical Methodology using the note-taking tools through closed interview and living note.

The researcher resulted that the role Media Ministry was weak as well as not affective in developing the media performance, practically and legally, at the Palestinian Authority Lands

مقدمة :

التحولات التى حدثت في الضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة بعد انشاء السلطة الفلسطينية كنتيجة من اتفاقيات اسلو عام ١٩٩٣ م ، طالت كل مناحي الحياة ، وتأثرت بها كل مجالات العمل ، بما فيها العمل الإعلامي من حيث تطوير ما كان قائما قبل إنشاء السلطة ،ومن حيث انتقال المؤسسات والكوادر من الشتات الى داخل الاراضي الفلسطينية ، واستحداث مؤسسات وهياكل اعلامية جديدة. وكان من اهم ما تم استحداثه هو تأسيس وزارة الإعلام الفلسطينية عام ١٩٩٤ م ، لتكون ناظما لكل العمل الاعلامي ، وراعية للنشاط الإعلامي...لذلك تطلب الامر التحقق من مدى قيام الوزارة بدورها التى من أجله قامت، فكان البحث عن دور وزارة الإعلام في الحياة الإعلامية الفلسطينية مهما وضروريا. فكانت هذه الدراسة.

الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع على جزء مهم من الدراسات السابقة المرتبطة بالاعلام الفلسطيني بشكل عام لم يجد الباحث _حسب علمه _ على أي دراسة مباشرة متعلقة بوزارة الاعلام الفلسطينية ، ولكن وجد بعض الدراسات القليلة جدا حول موضوعات متعلقة في جزء منها بالوزارة وأهمها:

١- **دراسة رشاد توام بعنوان** " التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين " ٢٠١١م.
حيث تناولت الدراسة واقع القانون وعلاقته بحرية الاعلام في فلسطين وتطرقت بشكل غير عميق إلى علاقة وزارة الاعلام بتنفيذ القانون وتطويره كجهة رسمية ، واوصت الدراسة بتقليص صلاحيات الوزارة واستبدالها بالمجلس الاعلام للاعلام .[١]

٢- **دراسة جواد الدلو بعنوان : حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام** ١٩٩٥م ." ٢٠٠٠م وهدفت الدراسة الى التعرف على المساحات التى نص عليها القانون من حيث اصار الصحف وتداولها والرقابة عليها وجرائم النشر ... واستخدم البحث المنهج المسحي .[٢]

مشكلة الدراسة:

تم تحديد مشكلة الدراسة في التعرف على دور وزارة الإعلام الفلسطينية في إحداث تطورات وتحولات في الإعلام الفلسطيني من خلال التعرف علاقة الوزارة بالمؤسسات الاعلامية الرسمية والنقابية القائمة ومدى تأثيرها في هذه المؤسسات . ومن خلال التعرف على واقع الوزارة ومدى انعكاساته على الأداء المهني الإعلامي الميداني .

أهمية الدراسة :

إستمدت الدراسة أهميتها من العديد من الإعتبارات أهمها :

١- قوامة وزارة الإعلام المفترضة على العمل الإعلامي في الأنظمة المشابهة لنظام السلطة الفلسطينية .

٢- تعتبر وزارة الاعلام من المؤسسات الحكومية التى لم يكن نظير لها قبل قيام السلطة حيث لم يكن من قبل أي جهة رسمية ترعى الإعلام.

٣- تنوع وتعدد المؤسسات الإعلامية الفلسطينية الرسمية والدور التكاملي المفترض مع الوزارة.

٤- حداثة البحث وجدته حيث يعتقد الباحث أنه لم يعالج بحثيا من قبل .

أهداف الدراسة :

سعت الدراسة إلى تحقيق أهداف عديدة من أهمها :

١- التعرف على نشأة وزارة الإعلام الفلسطينية وأهدافها ووظائفها ووسائلها و إنعاكسات ذلك على الدور الفعلي للوزارة .

٢- توضيح علاقة الوزارة مع المؤسسات الإعلامية الحكومية الأخرى.

٣- التعرف على دور الوزارة في الدفاع عن حقوق الإعلاميين والصحفيين والعلاقة بنقابة الصحفيين.

٤- التوقف على دور الوزارة في إصدار قوانين إعلامية تنظم المهنة .

٥- التعرف على دور الوزارة في صياغة إعلام دولي فلسطيني .

تساؤلات الدراسة :

أجابت الدراسة عن التساؤل الرئيس التالي :

س: ما هو دور وزارة الإعلام الفلسطينية في تطوير الأداء الإعلامي في الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة الوطنية ؟

ومن خلاله أجابت عن التساؤلات الفرعية التالية :

س١ : ما أهم أهداف ووظائف ووسائل وزارة الإعلام الفلسطينية؟ وما انعكاسات ذلك على دور الوزارة في تفعيل الإعلام الفلسطيني ؟

س٢ : ما ملامح العلاقة بين الوزارة وبين المؤسسات الإعلامية الحكومية؟ وما دورها في تطويرها ؟

س٣: ما دور الوزارة في الدفاع عن حقوق الصحفين ؟ وما طبيعة العلاقة مع نقابة الصحفيين؟

س٤ : ما دور الوزارة في تطوير قانون المطبوعات وفي صياغة قانون إعلام عصري؟

س٥: ما علاقة وزارة الإعلام بأداء الملحقين الإعلاميين في السفارات الفلسطينية؟
س٦ : ما دور الوزارة في ظل الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة ؟

نوع ومنهج الدراسة :

تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية ، ومنها اعتمدت على المنهج التاريخي حيث تتبع تأسيس وتطور ودور وزارة الإعلام الفلسطينية وعلاقة ذلك في تطوير الأداء الإعلام الفلسطيني منذ تاسيسها عام ١٩٩٤م.

أداتا الدراسة :

استخدمت الدراسة الأداتين التاليتين :

١- الملاحظة بالمعايشة كون ان الباحث أحد الإعلاميين الفلسطينيين منذ ٢٥ عام تقريبا،وعلى عباقة بكل المؤسسات الإعلاية الرسمية بما فيها الوزارة .

٢- المقابلة المقننة مع بعض مسؤولي الوزارة عبر المراحل المختلفة ، ومع الإعلاميين سواء المهنيين أم الاكاديمين .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة احتوت على الاجراءات المنهجية من: دراسات سابقة ومشكلة الدراسة واهدفها واهميتها وتساؤلاتها ومنهجها وأدواتها ، ومبحثان :

المبحث الأول : احتوى على اهداف ووظائف ومهام ووسائل وزارة الاعلام ومدى تطبيق ذلك في الواقع .

والمبحث الثاني : احتوى على علاقة الوزارة بالمؤسسات الإعلامية الرسمية ونقابة الصحفيين والقانون الذي ينظم الاعلام ودورها في عمل الملحقيين الاعلاميين في السفارات الفلسطينية وعمل الوزارة بعد الانقسام الفلسطيني .

وانتهت الدراسة بملخص النتائج واهم التوصيات ثم هوامش ومراجع الدراسة

المبحث الأول :النشأة والأهداف والوسائل:

تأسست وزارة الإعلام في شهر أغسطس من عام ١٩٩٤م، منطلقة من الصفر لعدم وجود مؤسسة يمكن الاعتماد عليها كنواة أساسية داخل الضفة والقطاع قبل قيام السلطة الفلسطينية . وبدأت العمل من خلال العديد من الدوائر مثل: المطبوعات والنشر، والإنتاج، والإعلام الإسرائيلي، والإعلام الجماهيري، والإعلام الحكومي دائرة التطوير والتدريب . ويعمل في الوزارة في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ١٩٠ موظف. وتعاقب عليها مسؤوليتها العديد من الوزراء : ياسر عبد ربه ، نبيل عمرو ، نبيل شعث ، يوسف رزقه ، مصطفى البرغوثي[٣]

أهداف الوزارة: تسعى الوزارة الى تحقيق أهداف عديدة من أهمها : [٤]

١. التعريف بأهمية تكريس الحقوق الفلسطينية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
٢. مواكبة الإعلام الفلسطيني لحياة الشعب الفلسطيني في كافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية..وتناول قيم وتراث وثقافة وتاريخ شعبنا بتعزيز النقاط المضيئة وتطويرها.
٣. تعزيز حقيقة كون الشعب الفلسطيني جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية وتعميق أواصر الصلة مع عمقنا العربي والإسلامي شعوبا وحكومات.
٤. ترتيب الساحة الإعلامية وتنظيمها وحفظ الحقوق لكافة الصحافيين ومؤسساتهم.
٥. إيجاد لسان حال للحكومة وإعلام شامل وناظم لها والأمر يعني كافة الوزارات.
٦. مخاطبة الرأي العام العالمي وتوجيه النظر الفلسطينية.
٧. إيجاد علاقة فعالة ونشطة بين الحكومة وبين المجتمع وقواه المختلفة.

وسائل الوزارة: واعتمدت الوزارة على العديد من الوسائل من أهمها: [٥]

١- الاستفادة من ثورة المعلومات وتوحيد الرسالة الإعلامية الفلسطينية وإيصالها لصانعي القرار والقوى المؤثرة في المجتمع محليا وخارجيا بمهنية وشفافية.
٢- ضمان وصول الرواية الفلسطينية للعالم بمصداقية وسرعة.
٣- المساهمة في وصول المجتمع الفلسطيني إلى بيئة تعددية تكفل حرية التعبير والرأي والاحتكام إلى القانون وتشجيع الإبداع وتعزيز قيم الديمقراطية والمسائلة
٤- الوصول إلى أعلى درجات التنسيق مع مختلف المنابر والهيئات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية والإسهام في إقامة البنية التحتية للإعلام الوطني.
٥- شرح عدالة قضية شعبنا وحقوقه الوطنية عالميا.
٦- تعريف العالم بالعمق الحضاري الإنساني للشعب الفلسطيني وغنى موروثة الثقافي والإبداعي
٧- الاعتماد على وسائل الإعلام الحكومية المكتوبة والمرئية والمسموعة
٨- عقد الندوات وورس العمل لطرح القضايا المهمة.
٩- إصدار الكتب والنشرات والدراسات المختلفة حول القضايا المختلفة.

مهام الوزارة: وحددت الوزارة أبرز مهامها على النحو التالي:[٦]

١- بلورة السياسة الإعلامية للسلطة الوطنية الفلسطينية استنادا للبيان وقرارات وتوجهات الحكومة.

٢- اعداد وتقديم مشاريع القوانين المتعلقة بالإعلام وعرضها على المجلس التشريعي لإقرارها، والعمل على تطبيقها بعد إقرارها بصورة تؤمن حرية الصحافة والإعلام وحقوق المجتمع وحريات الآخرين.

٣- تنظيم عمل محطات الإذاعة والتلفزة والبث الفضائي الخاصة والتنسيق بذلك مع الوزارات ذات الصلة وكذلك تنظيم وسائل الإعلام والصحافة الأخرى، وعمل الصحافيين والإعلاميين المحليين والأجانب بدون رقابة مسبقة مباشرة أو غير مباشرة، وبدون أي رقابة على الإنتاج الأدبي وذلك عملا بنصوص قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥ والأنظمة الأخرى.

٤- إصدار التصريحات والبيانات الصحافية، وعقد المؤتمرات الصحافية.

٥- إقامة علاقات وثيقة مع أجهزة الإعلام المحلية والعربية والأجنبية والحرص على تزويدها بالمعلومات وتسهيل عملها من كافة الجوانب المتاحة.

٦- إنتاج وإصدار مواد إعلامية وتقارير صحافية مختلفة، وكاسيتات أفلام فيديو تلفزيونية وسينمائية، وبوسترات، ومفكرات ولوحات وستكرز وبروشورات وميداليات لأغراض إعلامية مختلفة.

٧- إصدار نشرات أبحاث ودراسات وكتب بالعربي والإنجليزي وأية لغات أخرى، عن طريق التأليف أو الترجمة أو الإعداد أو الورشات والندوات المتخصصة والمتعلقة بالإعلام وجوانب عمل الوزارة وأية قضايا ذات أهمية خاصة.

٨- نسج علاقة جيدة مع الصحافيين والإعلاميين وبذل الجهود الممكنة لمساعدتهم على تشكيل وتفعيل نقاباتهم المهنية المستقلة

٩- تنظيم حملات إعلامية بمبادرة من الوزارة أو ردا على الحملات المضادة لتوضيح الموقف الفلسطيني إزاء أي طرف أو جهة أو حكومة تقوم بالإساءة أو بالدس على الشعب الفلسطيني وقيادته وسلطته الوطنية وتاريخه وقيمه وكرامته.

١٠- مساعدة الصحف ووسائل الإعلام المرئي والمسموع لتطوير مستواها المهني عبر تقديم استشارات لهيئات تحريرها، وتوصيف تقييمي لها بين فترة وأخرى.

١١- تطوير مستوى الصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين، وذلك من خلال إقامة دورات تطوير مستوى في المجالين التحريري والفني، وخلق صحافيين وإعلاميين متخصصين في مجالات الحياة الفلسطينية المختلفة وخصوصا على صعيد الرياضة والبيئة والمرأة والطفل والشباب...وغيرها .

معيقات الوزارة : وتعاني الوزارة من عقبات أساسية من أبرزها: [٧]

- ضعف وقلة الإمكانيات التقنية .
- ضعف الكادر البشري العامل بالوزارة.وسيطرة الترهل الإداري مما أدى الى ضعف الانتاج.
- الخلاف السياسيوالانقسام الداخلي وأثره على أداء الوزارة الإعلامي.
- عدم وضوح في السياسة الإعلامية للسلطة الفلسطينية.
- وعدم وجود خططأعلامية ، ومهام محددة، وواجبات معينة تشرف عليها الحكومة.
- تشعب قنوات الاتصال، والتحدث بشكل منفرد من قبل الوزراء.
- عدم سيطرة الوزارة على أدوات ووسائل الإعلامي الحكومي والرسمي .

ويرى الباحث أن الأهداف والمهام التى أعلنت عنها الوزارة عبر مواقعها الرسمية أو عبر وزرائها هي معاني راقية ومهام عظيمة كفيلة بضبط وتطوير الحالة الإعلامية في أراضي السلطة الفلسطينية ، ومن شأنها تحقيق دور كبير ومؤثر وفعال في تطوير الإعلام الفلسطيني ، لكن من خلال المعايشة والملاحظة والمتابعة فأننا لم نلمس كوسط إعلامي ذلك على أرض الواقع ، وبقي الدور الرئيس للوزارة محصورا في بعض الفعاليات العامة والبيانات الموسمية ، وإجراءات التراخيص ، مما يرجح أن المعيقات سالفة الذكر سيطرت وتحكمت في واقع الوزارة وقللت من دورها وأثرها . [٨]

المبحث الثاني: علاقات الوزارة بالمؤسسات الأخرى

١- العلاقة بين الوازرة ونقابة الصحفيين:

تأسست نقابة الصحفيين الفلسطينيين في أواخر عام ١٩٧٩ م بهدف الدفاع عن حقوق الصحفي الفلسطيني. وتعتبر مدينة القدس هي المقر الرئيس للنقابة ولها فروع في الضفة وغزة، وتتكون من المؤتمر العام الذي هو مجموع الصحفيين الأعضاء وهيئة إدارية تتكون من [٧-١٣] عضوا منتخبا ، ومن أهم مهام النقابة هي الدفاع عن الصحفيين وتوفير سبل العيش الكريمة لهم والحفاظ على حقوقهم، وتعزيز العلاقات مع المنظمات والاتحادات الدولية وخاصة الاتحاد الدولي للصحفيين، واتحاد الصحفيين العرب، وتعزيز التعاون مع النقابات العربية،وإيصال صوت الشعب الفلسطيني وقضيته لكل بقاع الأرض.[٩]

إن وجود مؤسسة نقابية أمر هام وضروري ، وأن الإنجازات المحققة ضرورية ومهمة، ولكن في واقع الأمر أن الصحفي لم يشعر بهذه الإنجازات لأن غالبيتها خارجي ويلامس البعد السياسي والوطني العام، ولم يلامس هموم ومشاكل مهنة الصحافة بعمق، فما زالت النقابة بحاجة ماسة لتوحيد قانون ونظام داخلي واضح يعالج قضايا كثيرة من أهمها العضوية والعلاقة بين شقي النقابة في الضفة وغزة، والانتخابات، وعدم تسييس وتحزيب النقابة.. فما زالت النقابة لم تتمكن من جعل نفسها بيتا كبيرا لجميع طيف الصحفيين المتناثرين جغرافيا والمتباينين سياسيا ولكنهم متفاهمون مهنيا. وبالامكان أن نقول أن وجود نقابة قوية وموحدة من شأنها توفير الأمان الكامل للجسم الصحفي مما يؤثر بالإيجاب على ممارسته المهنية الأمر الذي لم يتوفر بعد في نقابة صحفي فلسطين .[١٠]

ومن الطبيعي أن يحدث تواصلا وتنسيقا بين وزارة الإعلام ممثلة للجهة الرسمية وبين نقابة الصحفيين ممثلة للجهة الأهلية ، وذلك خدمة للعمل الإعلامي وتحقيقا لحقوق الصحفيين. ويرى الباحث كونه على علاقة بنقابة الصحفيين وبوزارة الإعلام ان الواقع لم يشهد هذا التنسيق ولم يتحقق التكامل ، ولم تتمكن وزارة الإعلام من العمل مع النقابة لخدمة الحركة الإعلامية ، بل ما لمسه الإعلاميون هو وجود حالة من عدم الانسجام وعدم التكامل وغياب التنسيق والتعاون.[١١]

ويرى بعض الصحفيين أن العلاقة بين الطرفين كانت سطحية وسلبية منذ البداية ، وأن مجلس إدارة النقابة عمل على الإبقاء على نقابة الصحفيين قوية في وجه أي تدخل حكومي من كل الجهات بما في ذلك وزارة الإعلام . وأن الوزارة في فترات معينة عملت كثيرا لترسم واقعا يؤثر على عمل النقابة وفرض الوصاية عليها الأمر الذي رفضته النقابة. وأن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة عموما لم تكن ناجحة في الإدارة والحكم وخاصة وزارة

الإعلام، ولا يرى الصحفيون أن العلاقة بين الطرفين تكاملية و ان الوزارة لم تقدم شيئا يساعد النقابة في عملها .[١٢]

ويؤكد الباحث ان وزارة الإعلام في غزة حاولت التواصل مع الكتل الصحفية الممثلة في نقابة الصحفيين لحثهم ومساعدتهم على ترتيب أوضاع النقابة وابعادها عن شبح الانقسام السياسي ،وعقدت الوزارة في مقرها العديد من اللقاءات وأصدرت العديد من المبادرات بخصوص تطوير النقابة والتنسيق مع الوزارة لكن دون جدوى حيث سيطر وهيمن فكر الانقسام والتعصب السياسي.و في الضفة الغربية لم تتحسن العلاقة وبقيت كما هي[١٣]

هذا الرأي يتوافق مع بعض الصحفيين حيث اعتبروا أن العلاقة بين النقابة والوزارة غير طبيعية، وقائمة على عدم الثقة، وازداد الأمر تعقيدا في ظل الانقسام السياسي، حيث فشلت النقابة في ان تكون بيتا جامعا للصحفيين، وما زال التمثيل فيها مرتهنا لاعتبارات سياسية وحزبية، وفي مقابل ذلك لم تنجح الوزارة في أن تجعل نفسها حاضنة للعمل الصحفي في ظل الانقسام ، وغلبة عنصر القوة والقدرة على استخدامه على نهج الحوار المتبادل، هذا من جهة التشخيص، أما من جهة الماهية التى ينبغي أن تسير عليها العلاقة، فالعالم كله اليوم يتجه نحو آليات التنسيق أكثر من آليات الرقابة، وهو ما عجزنا عن فعله حتى اليوم.[١٤]

وبناء على ما سبق فأننا نستنتج أن وزارة الإعلام لم تتمكن من لعب دور مؤثر وقوي في تفعيل وتطوير النقابة مما عمق أزمة النقابة وكرس فقدان الوزارة للدور الايجابي في تطوير العمل النقابي وتحقيق حقوق وواجبات الصحفي من خلال نقابة قوي وفاعلة ، ولم يقف الأمر عند ذلك بل شهدت العلاقات عدم انسجام وتنافر.

٢- العلاقة بين الوزارة والمؤسسات الحكومية:

تأسست العديد من المؤسسات الإعلامية الرسمية سواء كانت تمثل منظمة التحرير قبل قيام السلطة الفلسطينية ، أم باتت تمثل الحكومات الفلسطينية التى شكلتها السلطة في الضفة الغربية و قطاع غزة بعد عام ١٩٩٤م . ومن الأهمية بمكان أن نتعرف على طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات الإعلامية الرسمية وبين وزارة الاعلام ، وهل هي علاقة تكاملية أم علاقة تنافسية؛ وقبل التعرف على العلاقة نلقي الضوء على هذه المؤسسات:

- **وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" [١٥]**

تأسست وفا بقرار صدر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتوجيه من المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٢م ، وبدأت عملها من مقرها الرئيس في بيروت حيث القواعد الأساسية للثورة الفلسطينية، وفي غزو إسرائيل لبيروت عام ١٩٨٢م، تم انتقال العمل إلى دمشق الذي لعب دورا كبيرا في نقل الأخبار، ولها مكاتب في العديد من دول العالم مثل باريس، وروما، ونيويورك، والكويت.... وفيها أقسام للتحرير وإصدار النشرات باللغتين العربية والإنجليزية، وللأبحاث والدراسات وللأمور الفنية والاتصالات، وبعد الخروج من بيروت توقفت مدة من الزمن ثم بدأت تعمل من تونس، وبعد قيام السلطة انتقلت وكالة وفا إلى غزة ورام الله ليعمل بها عشرات الصحفيين.

ومن خلال متابعة الباحث لفعالياتها ونشراتها على موقعها الإلكتروني يتضح أنها لا تنشر إلا أخبار السلطة مع التركيز على تحركات رئيس السلطة وتبنيها الرواية الرسمية فقط، وعلى الرغم من أهميتها كوكالة أنباء وطنية إلا أنها لم تكن مقنعة للجسم الصحفي، وولم تتمكن من أن تصبح مصدرا مهما للخبر الفلسطيني بكل أطيافه.

- **الهيئة العامة للاستعلامات [١٦]**

هي مؤسسة حكومية تابعة لرئاسة السلطة مباشرة، تأسست بقرار من الرئيس ياسر عرفات في ١٩٩٦/٢/١٢م. لتكون الجهاز الحكومي الفلسطيني المسؤول عن تنظيم ومتابعة وتطوير الأنشطة الإعلامية والمعلوماتية في فلسطين. بدأ مقرها الرئيس المؤقت في مدينة غزة ولها فروع في سبع مدن وبعض المعابر والمنافذ الحدودية كمطار غزة الدولي قبل تدميره ، ومعبر بيت حانون.ومعبر رفح . وتسعى الهيئة الى المساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني ومسايرة الانفتاح في ظل العولمة، وتطوير ونشر مبادئ وقواعد نظم تكنولوجيا المعلومات، وإحاطة صناع القرار بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار من خلال البحوث والدراسات والمسوح وقياسات الرأي العام، وتطوير واثراء الخطاب الإعلامي الفلسطيني محليا وخارجيا وتقديم الصورة الأفضل عن الشعب الفلسطيني إقليميا ودوليا.وبقيت كذلك حتى قررت اغلاق مكتبها في غزة عام ٢٠٠٧م .

- **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .[١٧]**

تأسس المركز عام ٢٠٠٠ م كأطار من أطر "الهيئة العامة للاستعلامات"، بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني الأردني، واستمر عمله حتى العام ٢٠٠٧ م . مثل "مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" قاعدة معلوماتية واسعة تشتمل على أوعية الكترونية متعددة لحفظ واستعادة المعلومات الموزعة على ٣٤ قطاعا معلوماتيا تغطي جوانب الحياة الفلسطينية، السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية وغيرها. واعتمد المركز فلسفة

التشارك بالمعلومات، وانفتاح منتجيها على مستهلكيها وبالعكس، ما يعزز فرص الوصول إلى المعلومات والتحقق من صدقيتها وموضوعيتها ويشجع الشفافية ويتيح لصانع القرار تأسيس قراره على مقدمات معلوماتية واسعة وموثوقة.وفي العام ٢٠٠٨م ، صدر المرسوم الرئاسي بدمج "الهيئة العامة للاستعلامات" و"وكالة الأنباء الفلسطينية ـ وفا" في "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا" وباشرت المؤسسة الجديدة عملية مراجعة شاملة لمحتويات مركز المعلومات بهدف تدقيقها وتنظيمها وتوزيعها على نحو أفضل تمهيدا لمباشرة عملية التحديث. وورث الجسم الجديد كل من مركز المعلومات الوطني الفلسطيني والهيئة العامة للاستعلامات ووكالة وفا .

- **هيئة الإذاعة والتلفزيون** .[١٨]

أصدر الرئيس ياسر عرفات في تونس بتاريخ ١٩٩٣/٧/٦م قرار إنشاء تلفزيون فلسطين، وفي ١٩٩٤/٩/٣٠م انطلق البث التلفزيوني من غزة برئاسة رضوان أبو عياس، أما الفضائية الفلسطينية فأنشئت بقرار وزاري في ١٩٩٨/٧/١م ليبدأ بثها التجريبي في إبريل من عام ١٩٩٩م وذلك من خلال القمر الصناعي المصري نايل سات، أما صوت فلسطين الإذاعي فانطلق تجريبيا في ١٩٩٤/٧/٢م ورسميا في ١٩٩٤/١٠/١م. وكانت هيئة الإذاعة والتلفزيون تسعى إلى توحيد الخبرات الفلسطينية الإعلامية التى أفرزها المجتمع الفلسطيني والاستعانة بها، والى توثيق وتوطيد علاقات الشعب الفلسطيني على كافة المستويات، ومخاطبة الرأي العام ، وتكريس حرية الرأي والتعبير، ومناقشة قضايا الوطن المختلفة، وتعريف المواطنين بقرارات السلطة المتعددة على كافة الصعود والمجالات، والحرص والحفاظ على تميز الشخصية الوطنية الفلسطينية،وتوعية المواطنين بما يحيطهم من أخطار خاصة الممارسات الإسرائيلية ويضاف على الفضائية الفلسطينية تحيق ذلك على مستوى العالم العربي والدولي.

ويرى الباحث أن هذه المؤسسات الحكومية هي بمثابة حلم للفلسطينيين، إلا أنها عاشت ومازالت حالة من الضبابية والهولامية من حيث رسم السياسات، وجهات الإشراف، وتعين الموظفين، ومصادر التمويل، ودقة تمثيلها لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني، وفي إنتاجها البرامجي.

كما يستنتج الباحث من خلال تعريف هذه المؤسسات لنفسها ومن خلال أدائها الميداني القواسم المشتركة التالية :

١- هذه المؤسسات تتلقى الدعم والتمويل من ميزانية السلطة الفلسطينية .
٢- الكادر البشري تابع ماليا وإداريا لديوان الموظفين الرسمي التابع للسلطة.
٣- سياستها الإعلامية واضحة أنها في اتجاه نشر وترويج وتدعيم رواية السلطة فقط وليس المجتمع الفلسطيني.

٤- المرجعية الإدارية هي هيئات حكومية رسمية إما منظمة التحرير او رئاسة السلطة ، و لاعلاقة لوزارة الإعلام بها لا من قريب ولا من بعيد.

و يرى الدكتور فريد ابو ظهير أستاذالإعلام في جامعة النجاح الوطنية أنه لا مبرر لاستمرار وزارة الإعلام ، ولا مبرر لوجود مؤسسات إعلامية تابعة للحكومة ، ولكن يمكن أن يكون هناك مؤسسات تابعة للدولة يشرف عليها من قبل البرلمان، ومن خلال إدارة يتم تعيينها من قبل البرلمان على أساس الكفاءة والمهنية. وميزانية هذه المؤسسات تكون من ميزانية الدولة، ولا سلطة للحكومة عليها[١٩]

و يرى الدكتور نشأت الأقطش أستاذ الإعلام في جامعة بير زيت أن الوزارة والمؤسسات هما امتداد لبعضهما، حيث وسائل الإعلام الحكومية تدعم الحكومة، والوزارة تدعم الحكومة من أي إعلام يهاجمها، أو يحاول المساس بسلطتها، بالتالي هما امتداد لبعضهما[٢٠]

٣- وزارة الإعلام وقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام ١٩٩٥م ،

بقيت الأراضي الفلسطينية في حالة خضوع لقوانين وأوامر الاحتلال حتى توقيع اتفاقيات أوسلو ، وبموجب بنودها ونصوصها قدم وزير الإعلام الفلسطيني ياسر عبد ربه للرئيس ياسر عرفات صيغة لقانون مطبوعات وطني ، ينظم كافة أوجه النشاط المتعلق بالإعلام والطباعة والنشر في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية ، حيث صادق عليه رئيس السلطة ياسر عرفات في ١٩٩٥/٦/١٧م ، بعد موافقة مجلس السلطة عليه في نفس اليوم ١٩٩٥/٦/١٧م ، ليلغي بذلك جميع القوانين المتعلقة بهذه القضية ، وجاء هذا القانون في حوالي خمسين مادة رئيسة تضم الكثير من البنود والقرارات . ولقد جاء هذا القانون في وضع كان فيه الإعلاميون الفلسطينيون في أمس الحاجة لقوانين وطنية تعبر عن آمالهم ، وتساعدهم على إطلاق طاقتهم ، وتخلصهم من ظل وجود القوانين والتشريعات المكبلة التى كانت سائدة[٢١]

ويرى الباحث ان هذه مبادرة مهمة من وزارة الإعلام ممثلة بأول وزير لها وتنسجم مع الأهداف المعلنة للوزارة التى سعت لتنظيم الحالة الإعلامية وترتيب أوضاع العمل الإعلامي في أراضي السلطة.ومن خلال معايشتنا للواقع تبين أن الوزارة لم تكمل مهمتها ولم تعرض القانون على المجلس التشريعي لتطويره وإقراره وبقي قانون بوسم الرئيس ياسر عرفات إلى الآن.

وتم رصد العديد من المحاولات من وزارة الإعلام في الضفة الغربية وفي قطاع غزة لتشكيل لجان وفرق عمل لصياغة قانون عصري متطور يواكب التطور التكنولجي الكبير الذي شهدته الساحة الفلسطينية وكي يعالج القصور الواضح في قانون المطبوعات والنشر

لعام ٩٥ م ، ولكن كلها بائت بالفشل رغم أن بعضها وصل الى مراحل متقدمة من صياغة مسودات ، ولعل الانقسام الفلسطيني كان سببا واضحا في هذه النتيجة السلبية ولعدم توفر الإرادة الحقيقية لدى مجموع الصحفيين[٢٢]

ويقول د. فريد ابو ضهير ، أنه لا حاجة لوجود قانون إعلام، أو مطبوعات ونشر، حيث أن تكنولوجيا الاتصال فرضت علينا التوجه نحو تغيير طريقة البحث في تنظيم الإعلام في الوطن، فالمواطن، فضلا عن المؤسسة الإعلامية أو أي مؤسسة أخرى، أصبح حرا في نشر المعلومات في الفضاء الالكتروني دون وجود قيود أو حدود أو ضوابط.ربما ما نحتاجه هو قوانين تضمن حرية الإعلام وحرية التعبير ، وحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها[٢٣]

٤- وزارة الإعلام والملحقين الإعلاميين :

الملحق الإعلامي مكون مهم من مكونات النشاط الدبلوماسي لسفارات البلدان والحكومات ، والجهة المختصة التى تشرف على تعينه ومتابعته هي وزارة الإعلام.

وهذا الأمر يتعاظم في الحالة الفلسطينية كون ان الملحق الإعلامي يتحمل مسئولية خاصة في الترويج والتسويق للقضية الفلسطينية العادلة ، لكن الواقع لم يشر الى وجود هذا الملحق ولم يدلل على دور وزارة الإعلام في تعينه وهذا أدى الى غياب الرواية الإعلامية الفلسطينية عن وسائل الإعلام العالمية. وغياب عمليات رصد الإعلام الدولي في الشأن الفلسطيني . واقتصر الدور الإعلامي على نشاط الوزير نفسه وارتبط الأمر بشخصه وقدراته ورغباته[٢٤]

ولم يقتصر أثر انعدام دور الوزارة في الأداء الإعلامي الدولي على الرواية الفلسطينية بشكل عام بل تأثرت رواية السلطة الفلسطينية وهي صاحبة والولاية على وزارة الإعلام ووزارة الخارجية وسفاراتها وقناصلها المنتشرة في دول العالم وفشلت سفارات السلطة في تسويق مواقف السلطة وقيادتها و لم نر نشاطا إعلاميا دبلوماسيا فلسطينيا رسميا مؤثرا ومثمرا في أي قضية او قرار او توجه للسلطة[٢٥]

٥- وزارة الاعلام بعد الانقسام الفلسطيني :

من أبرز الآثار التى ترتبت على أحداث يوينو ٢٠٠٧ م في قطاع غزة هو الانقسام الفلسطيني مما أوجد حكومة ووزارتها في الضفة الغربية ، وأخرى في قطاع غزة الأمر الذي انطبق على وزارة الإعلام، ودورها ونشاطها .[٢٦]

د. أحمد أبو السعيد أستاذ الإعلام المشارك في جامعة الأقصى بغزة بين أن الوزارة في غزة ورام الله استمرت في عملها كالمعتاد وسعت لخدمة الاعلام وتحقيق المصالحة وتهدئة الأجواء[٢٧]

لكن هذا الرأي تناقض مع الواقع ومع أراء بعض الإعلاميين . ففي الضفة الغربية بقي حال الوزارة كما هو من حيث طبيعة العمل الذي ارتبط بالوزارة منذ تأسيسها ، والعلاقة مع بقية المؤسسات الإعلامية الحكومية ،وكانت هناك محاولة لتأسيس مركز الاعلام الحكومي في محاولة ليكون بديلا عن وزارة الإعلام وتم تعين الدكتور غسان الخطيب رئيسا له ، لكن الأمر لم يتحقق وتحول المركز الى مؤسسة صحفية تابعة لرئاسة الوزراء والناطق باسمها وبقيت وزارة الإعلام كما هي ويرأسها وكيل وزارة دون تسمية وزير لها...ولم يلمس الوسط الصحفي دورا جديدا او متطورا او فاعلا للوزارة [٢٨]

وحول ذلك يوضح د. سهيل خلف وكيل الوزارة المساعد السابق في الضفة الغربية : أن وزارة الإعلام في الضفة الغربية بعد الإنقسام تم توظيفها لخدمة السلطة ،وتعدى الأمر إلى تكليف موظفيها للقيام برصد وتحليل ما تنشره وسائل الاعلام وخاصة في موضوعات الانقسام ، كما تحولت الوزارة إلى بوق يروج لسياسات السلطة ووجهة نظرها، والأخطر من ذلك هو تحويل الوزارة لرقيب دقيق لمضامين وسائل الاعلام العاملة في الضفة ، والتضييق على وسائل الاعلام المناهضة لسياسات السلطة ، وقامت بفصل كل الموظفين المعارضين وتعين آخرين مؤيدين [٢٩]

ويقول نواف أبو موسى وهو أحد كبار صحفي الضفة الغربية : أرى أن الوزارة رسخت الانقسام ودعمته ، وباتت أداة من أدواته، ولم تتمكن من تحقيق المصالحة أو على الأقل أن تحاول، أو تبتعد عن روح الإنقسام والفرقة [٣٠]

أما في غزة فلقد تم تحويل الوزارة إلى مكتب إعلامي حكومي وتولى وكيل الوزارة في غزة رئاسته ، ومرجعيته المباشرة مجلس الوزراء ، واستنكف الغالبية العظمى من موظفي الوزارة عن العمل كأفراز للإنقسام ، وبدأ المكتب الإعلامي الحكومي في ترتيب أوضاع الوزارة ، والعمل الإعلامي بشكل عام في غزة من حيث التراخيص وحل مشاكل الصحفيين وامتلاك وسائل إعلام حكومية، وتمكن من أن يكون قريبا من الصحفيين ومن المؤسسات الإعلامية ، وأسس بشكل متدرج العديد من الوسائل بدأها بصحيفة الرأي الحكومية الأسبوعية ثم وكالة أنباء إلكترونية ثم إذاعة الرأي وحاول تأسيس فضائية الراي الحكومية ولكن لم يكتب لها النجاح [٣١]

وبعد اتفاق الشاطئ في يونيو ٢٠١٤ م وتشكيل حكومة التوافق عاد اسم الوزارة في غزة بدلا من المكتب الإعلامي حيث أن اسم المكتب كان اجتهادا ولم يعتمد رسميا ، لكن ما طرأ على وزارات الحكومة من عدم الاطلاع بمسئولياتها بشكل موحد في الضفة وغزة انسحب على وزارة الإعلام ، وبقي الوضع على حاله ولم يتم توحيد الوزارة وبالتالي لم نلمس دورا مميزا للوزارة موحدا في ظل حكومة الدكتور رامي الحمد لله [٣٢]

نتائج الدراسة

وضحت الدراسة نتائج عديدة من أهمها :

١- تأسست وزارة الإعلام الفلسطينية في زمن متأخر بسبب الظروف السياسية التى تعيشها فلسطين قياسا على قطاعات مهنية أخرى كان لها كيان في زمن الاحتلال الاسرائيلي.

٢- يوجد فجوة كبيرة بين أدبيات وأنظمة الوزارة وبين الدور الفعلي والميداني مما أفرغ الأنظمة واللوائح من قيمتها وفعاليتها .

٣- دور الوزارة بشكل عام في تنظيم الحالة الإعلامية في أراضي السلطة الفلسطينية محدود جدا وقاصر.

٤- العلاقة بين وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية الحكومية معدومة وغير موجودة علما أن الوضع الطبيعي هو القوامة والمسؤولية للوزارة على هذه المؤسسات الإعلامية الحكومية.

٥- حققت الوزارة انجازا ملموسا في سرعة المبادرة لإصدار قانون المطبوعات عام ٩٥م.

٦- وفي نفس الوقت لم تتمكن الوزارة من تطبيق القانون وفق أسس عادلة وجادة .

٧- كما أنها لم تتمكن حتى الآن من تطوير القانون ليواكب التطورات التى شهدتها الحالة الإعلامية وليجبر الخلل الواضح في بنود القانون .

٨- لم نلمس أي دور منظم لوزارة الإعلام في الرسالة الإعلامية الفلسطينية الدولية.

٩- لم نجد دورا للوزارة في تفعيل الملحقين الإعلاميين في السفرات والقنصليات الفلسطينية وبالتالي لا دور إعلامي للسفارات والوزارة هي جهة الاختصاص التى تتحمل المسئولية.

١٠- الانقسام الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة أثر سلبا على الوزارة حيث طالها الانقسام وباتت الوزارة في غزة تختلف عن الوزارة في الضفة.

توصيات الدراسة :

بناء على هذه النتائج فأن الدراسة توصي بالتالي :

١- ضروري ان تنسق الوزارة مواقفها وعملها في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حين الانتهاء من حالة الانقسام الحاصل .

٢- إلغاء المسميات التى ظهرت كبديل عن الوزارة كالمكتب الإعلامي الحكومي في غزة والمركز الصحفي الحكومي في الضفة وتثبيت مسمى وزارة الإعلام وإعادة هيكليتها وترتيب أوضاعها إداريا .

٣- أهمية ترتيب العلاقة بين الوزارة وبين المؤسسات الإعلامية الحكومية على قاعدة المسئولية والإشراف للوزارة .

٤- رفع درجة التنسيق بين الوزارة وبين نقابة الصحفيين لضمان تفعيل النقابة في الدفاع عن حقوق الصحفيين .

٥- تشكيل لجنة وطنية عليا متخصصة في الإعلام والتكنولوجيا والقانون لإجراء نقاس مجتمعي واسع لصياغة قانون إعلامي عصري تتبناه الوزارة وتطبقه إلى حين تفعيل المجلس التشريعي وإقراره منه بشكل نهائي.

٦- تتحمل الوزارة مسئولية صياغة إعلام دولي فلسطيني والتنسيق بذلك مع وزارة الخارجية في السلطة والإعلام العربي والعالمي الصديق.

هوامش الدراسة :

١- **رشاد توام بعنوان** " التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين " دراسة نشرها مركز مدى للاعلام ، رام الله ، ٢٠١١م.

٢- **جواد الدلو بعنوان** : حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام ١٩٩٥م." دراسة منشورة في كتاب ، غزة، ٢٠٠٠م .

٣- ملاحظة ومعايشة الباحث كونه عمل صحفيا مذ عام ١٩٩٤م ، ثم وكيلا لوزارة الإعلام من عام ٢٠٠٦م وحتى نهاية عام ٢٠١٢ م .

٤- الموقع الإلكتروني لوزارة الإعلام في الضفة الغربية .

٥- حسن ابو حشيش : الصحافة في فلسطين ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ م ص٩٥ .

٦- الموقع الإلكتروني لوزارة الإعلام في قطاع غزة .

٧- يوسف رزقه: الطريق الصعب ، حماس في حكومة فلسطين العاشرة ، الجزء الاول ، ص٥٠ .

٨- ملاحظة ومعايشة الباحث .

٩- الموقع الإلكتروني لنقابة الصحفيين الفلسطينيين .

١٠- حسن ابو حشيش ، مرجع سابق ، ص٨٩ -٩٠.

١١- معايشة وملاحظة الباحث كونه عضوا في نقابية الصحفيين منذ عام ١٩٩٩م

١٢- مقابلة بتاريخ ١٥-١١-٢٠١٥م عبر التواصل الاجتماعي مع الصحفي زكريا التلمس عضو الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين سابقا ، واحد القيادات الإعلامية لحركة فتح ، ويمثل وقت اجراء المقابلة أمين سر الشبيبة الصحفية في غزة .

١٣- معايشة وملاحظة الباحث .

١٤- مقابلة هاتفية بتاريخ ١٤-١٢-٢٠١٥م مع الصحفي شمس شناعة مدير مكتب رويتزر في مصر وشمال أفريقيا سابقا ، ويدير الآن شركة انتاج اعلامي خاصة .

١٥- الموقع الإلكتروني لوكالة وفا ، .

١٦- حسن ابو حشيش ، المرجع السابق ، ص٩٢.

١٧- المرجع نفسه السابق ، ص٩٣ .

١٨- الموقع الإلكتروني لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني.

١٩- مقابلة بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٥ م مع د.فريد ابو ضهير استاذ الاعلام في جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

٢٠- مقابلة بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠١٥ م مع د. نشأت الأقطش استاذ الإعلام في جامعة بيرزيت في رام الله.

٢١- تقرير صادر عام ١٩٩٥م عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني.

٢٢- أشرف الباحث على بعض هذه المبادرات بحكم موقعه المسئول في الوزارة ، وتلقى الباحث دعوات عديدة للمشاركة في ورس عمل خاصة بتطوير القانون.

٢٣- مقابلة مع د. فريد ابو ضهير ، مرجع سابق.

٢٤- مقابلة بتاريخ ٢٢-١٢-٢٠١٥ م مع المستشار في وزارة الخارجية الفلسطينية تيسير محيسن.

٢٥- ورقة عمل للدكتور حسين ابو شنب خلال ندوة حول تحديات الإعلام الفلسطيني نظمتها أكاديمية القيادة والريادة في غزة في يناير ٢٠١٤م.

٢٦- معايشة وملاحظة الباحث.

٢٧- مقابلة بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠١٥ م مع د. احمد ابو السعيد الاستاذ المشارك في كلية الاعلام بجامعة الاقصى.

٢٨- الموقع الإلكتروني للوزارة في غزة والضفة ، والموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء.

٢٩- مقابلة بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٥ م مع د.سهيل خلف إعلامي ووكيل مساعد سابق لوزارة الاعلام في الضفة مقابلة بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٥ م مع الصحفي نواف ابو موسى من الضفة الغربية.

٣٠- مقابلة بتاريخ ٥-١١-٢٠١٥م مع المهندس ايهاب الغصين رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة والذي تولى مهامه في اكتوبر عام ٢٠١٢ م.

٣١- مقابلة بتاريخ ١٦-١١-٢٠١٥م مع سلامة معروف مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة.